

Distr.
GENERAL

S/26111
20 July 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام بشأن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

(عن الفترة من ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣
إلى ٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٣)

مقدمة

١ - قرر مجلس الأمن، بقراره ٨٠٣ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لفترة مؤقتة أخرى مدتها ستة أشهر. أى حتى ٢١ تموز/يوليه ١٩٩٣. وكرر المجلس أيضاً الاعراب عن تأييده القوي لسلامة لبنان الاقليمية وسيادته واستقلاله داخل حدوده المعترف بها دولياً؛ وأكد من جديد الاختصاصات والمبادئ التوجيهية العامة للقوة على النحو الوارد في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٩ آذار/مارس ١٩٧٨^(١)، الذي وافق عليه المجلس في قراره ٤٢٦ (١٩٧٨)؛ وطلب إلى جميع الأطراف المعنية التعاون التام مع القوة لتنفيذ ولايتها بالكامل. وكرر التأكيد على أن القوة ينبغي أن تنفذ ولايتها بالكامل على النحو المحدد في قراري المجلس ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٤٢٦ (١٩٧٨) وجميع القرارات الأخرى ذات الصلة. وطلب المجلس إلى الأمين العام أن يواصل التشاور مع حكومة لبنان وغيرها من الأطراف المعنية مباشرة بتنفيذ هذا القرار وأن يقدم تقريراً عن ذلك إلى المجلس.

أولاً - تنظيم القوة

٢ - في تموز/يوليه ١٩٩٣، كان تكوين قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان كما يلي:

الأفراد العسكريون

٤٣	مقر قيادة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان	ايرلندا
٥٨٤	كتيبة مشاة	
٣١	قيادة معسكر المقر	
١٧	الاحتياطي المتنقل للقوة	
٦٧٧	شرطة عسكرية	
<u>١٢</u>		

٤	مقر قيادة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان	ايطاليا
٤٣	وحدة طائرات هليكوبتر	
٤٩	شرطة عسكرية	
<hr/>		
٥	مقر قيادة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان	بولندا
٧١	مستشفى قيادة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان	
٧٨	شرطة عسكرية	
<hr/>		
١٦	مقر قيادة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان	السويد
٢٤١	كتيبة سوقيات	
١٢٣	سرية هندسة عسكرية	
٤	الاحتياطي المتنقل للقوة	
٤٩٢	شرطة عسكرية	
<hr/>		
٢٣	مقر قيادة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان	غانا
٧٢١	كتيبة مشاة (بما فيها سرية هندسة عسكرية)	
٣٦	الاحتياطي المتنقل للقوة	
٧	شرطة عسكرية	
٠٧٨٩	قيادة المعسكر	
<hr/>		
١٤	مقر قيادة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان	فرنسا
٤٦	كتيبة مختلطة (سرية صيانة، سرية دفاع، سرية حراسة مدرعة)	
١٠	شرطة عسكرية	
٤٤١	قيادة المعسكر	
<hr/>		
١٢	مقر قيادة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان	فنلندا
٤٨٠	كتيبة مشاة	
٢٠	الاحتياطي المتنقل للقوة	
٥٢١	شرطة عسكرية	
<hr/>		
١٠	مقر قيادة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان	فيجي
٥٩٨	كتيبة مشاة	
٣٤	الاحتياطي المتنقل للقوة	
٠٦٥٠	شرطة عسكرية	
<hr/>		

٢١	٥٩٤	١٦٢	٣٦	٨٢٩	<u>١٦</u>	النرويج	مقر قيادة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان
						كتيبة مشاة	كتيبة مشاة
						سرية صيانة	سرية صيانة
						الاحتياطي المتنقل للقوة	الاحتياطي المتنقل للقوة
						شرطة عسكرية	شرطة عسكرية
٩	٦٧٨	٤٩		٧٢١	<u>٥</u>	نيبال	مقر قيادة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان
						كتيبة مشاة	كتيبة مشاة
						الاحتياطي المتنقل للقوة	الاحتياطي المتنقل للقوة
						شرطة عسكرية	شرطة عسكرية
						مجموع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان	مجموع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان
<u>٥ ٢٤٧</u>							

وتبين الخريطة المرفقة بهذا التقرير ووزع القوة في تموز/يوليه ١٩٩٣.

٣ - تسلم اللواء تروند فورو هو فدي، من النرويج، قيادة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان من الفريق لارس - ايريك والغرين، من السويد، في ٢٢ شباط/فبراير ١٩٩٣.

٤ - وقام سبعة وخمسون من المراقبين العسكريين التابعين لجهاز المراقبة الهدنة بمساعدة القوة في أداء مهامها. ويشكل هؤلاء الضباط غير المسلحين فريق مراقب لجهاز المراقبة الهدنة، ويُخضعون للاشراف التنفيذي لقائد القوة. وهم قوام مركز المراقبة الخمسة التي تقع على طول الجانب اللبناني من خط الهدنة الفاصل بين إسرائيل ولبنان. كما يعملون في خمسة أفرقة متنقلة في الجزء الذي تسيطر عليه إسرائيل من منطقة العمليات. ويكلف مراقبان عسكريان بالعمل في مقر القوة.

٥ - وتتوفر الدعم السوفيسي للقوة كتيبة السوقيات السويدية وعناصر من الكتيبة المختلطة الفرنسية، وسرية الصيانة النرويجية، وسرية الهندسة العسكرية السويدية، وسرية الهندسة العسكرية الغانية، والوحدة الطبية البولندية ووحدة طائرات الهليوكوبتر الإيطالية وبعض أقسام الموظفين المدنيين، ولا سيما في مجال الاتصالات وصيانة المركبات. وتستخدم القوة ٥٢٦ موظفين مدنيين، منهم ١٦١ من المعينين دولياً و ٣٦٥ من المعينين محلياً.

٦ - وكان الاحتياطي المتنقل للقوة، يتكون من سرية ميكانيكية مختلطة، تتتألف حالياً من عناصر من سبعة وحدات (أيرلندا والسويد وغانا وفنلندا وفيجي والنرويج ونيبال)، يقوم بتعزيز كتائب قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان خلال عمليات التناوب وعند وقوع حوادث خطيرة. وقد تم وزع فصيلة تابعة للاحتياطي المتنقل للقوة في قطاع الكتيبة النيبالية.

٧ - ويؤسفني أن أبلغ عن وفاة جندي نيبالي نتيجة اطلاق نار. ووفاة جندي ايرلندي لأسباب طبيعية. كما أصيب بجراح اثنان آخران نتيجة اطلاق نار أو انفجارات. ومنذ إنشاء القوة، توفي ١٩٢ من أفراد القوة العسكريين، ٧٣ منهم بسبب اطلاق نيران أو انفجار ألغام أو قنابل و ٧٩ في حوادث و ٤٠ لأسباب أخرى. وأصيب بجراح ٢٩٤ فرداً بسبب اطلاق نيران أو انفجار ألغام أو قنابل.

٨ - وواصلت القوة برنامج أعمالها في المواقع المقاومة في جميع أنحاء منطقة وزعها، بغرض تحسين قدراتها على المراقبة والحماية التي توفرها لأفرادها. كما أجريت تعديلات بسيطة في حدود قطاعات الكتائب ونقل عدد من المواقع إلى أماكن أخرى حسب المتطلبات التشغيلية. وفي منتصف شباط/فبراير، نقل مقر الكتبة الغانية من معركه إلى القرانيص بالقرب من بير السناسل. واستمر العمل في مقر الكتبة الايرلندي الجديد بالقرب من قنبلين.

٩ - وما زالت القوة تواجه صعوبات في الوفاء باحتياجاتها من الأرض والمباني الالزمة ل نقاط التفتيش ومراكز المراقبة وغيرها من المنشآت التابعة لها. ومرد ذلك بالدرجة الأولى هو تخلف حكومة لبنان لعدة سنوات عن تسديد الأيجار ل أصحاب الممتلكات التي تستخدمنها القوة. وكانت آخر مرة دفعت فيها مبالغ من هذا القبيل في عام ١٩٨٧. وتجرى السلطات اللبنانية حالياً مسحاً للأملاك التي تستخدمنها قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، من أجل تحديد مستوى الدفع.

١٠ - وواصلت القوة مباحثاتها مع السلطات العسكرية اللبنانية بشأن ترتيبات تسليم بعض أجزاء في قطاع الكتبة الغانية في منطقة عمليات القوة إلى الجيش اللبناني، وكمتابعة لعملية التسليم هذه في عام ١٩٩٢، تم تسليم منطقة تضم قرى معركه وبيناتا ويانوح، بما فيها المقر السابق لكتيبة الغانية في معركه، إلى الجيش اللبناني في ١٦ شباط/فبراير ١٩٩٣.

١١ - وأبقيت القوة على اتصال وثيق مع السلطات اللبنانية بشأن المسائل ذات الأهمية المشتركة. وقد قدمت هذه السلطات مساعدة هامة إلى القوة فيما يتصل باستئناف تناوب القوات عن طريق بيروت. وجرى زيادة تحسين الرابط والاتصالات مع الجيش اللبناني، وتعاونت القوة تعاوناً وثيقاً مع الدرك اللبناني بشأن المسائل المتعلقة بحفظ القانون والنظام في منطقة العمليات.

ثانياً - الحالة في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

١٢ - ما زالت اسرائيل تسيطر على منطقة في جنوب لبنان توجد فيها قوات الدفاع الإسرائيلي وقوات الأمر الواقع أو ما يسمى "جيش لبنان الجنوبي". ولم تبين بوضوح حدود منطقة السيطرة الإسرائيلية ولكنها تحدد بمقتضى الواقع بالموقع المتقدمة لقوات الدفاع الإسرائيلي وقوات الأمر الواقع. وهي تشمل أراض قرية من خط الهدنة وأجزاء من قطاعات الكتائب الفيجية والنيبالية والايرلنديّة والغانية والفنلندية وكذلك

كامل قطاع الكتيبة النرويجية، فضلاً عن مناطق كبيرة تقع شمال منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة. وتحتفظ قوات الدفاع الإسرائيلي وقوات الأمر الواقع، داخل تلك المنطقة، بـ ٧٢ موقعاً عسكرياً كما يظهر في الخريطة المرفقة. كذلك تبين الخريطة الأماكن التي تتجاوز فيها منطقة السيطرة الإسرائيلية حدود منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة.

١٣ - وما زالت إسرائيل تحتفظ داخل منطقة السيطرة الإسرائيلية، إلى جانب قوات الأمر الواقع، بادارة مدنية ودائرة للأمن. ويُخضع التنقل بين منطقة السيطرة الإسرائيلية وبقية لبنان لمراقبة شديدة، وما زالت منطقة السيطرة الإسرائيلية معتمدة اقتصادياً على إسرائيل. وهناك ما يقدر بـ ٣٠٠٠ وظيفة في إسرائيل يشغلها لبنانيون من منطقة السيطرة الإسرائيلية. ويسيطر على امكانية الحصول على مثل هذه الوظائف كل من قوات الأمر الواقع ودوائر الأمن. وقد وردت شكاوى من قرى عديدة داخل منطقة السيطرة الإسرائيلية بقصد التجنيد القسري في قوات الأمر الواقع.

١٤ - وواصلت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ضد محاولات العناصر المسلحة الدخول إلى منطقة انتشار القوة أو القيام بعمليات داخلها. وأدى ذلك في بعض الأحيان إلى حدوث احتكاكات في موقع التفتيش التابعة للقوة، أعقابها مضائقات بأفراد القوة وتوجيه تهديدات اليهم. وكانت هذه الحالات يتم حلها عموماً عن طريق المفاوضات. غير أنه ازداد عدد المواجهات الخطيرة بين العناصر المسلحة وقوة الأمم المتحدة. وفيما يلي أخطر الحوادث التي وقعت: في ٢٧ كانون الثاني/يناير، جابهت إحدى دوريات الأمم المتحدة التي عثرت على قذيفتين من القذائف المضادة للدبابات مجموعة من العناصر المسلحة جنوب - شرق الموقع ١٤-٨ باء، وطالبت الدورية بتسليمها القذيفتين. وتبع ذلك نشوء حالة توتر إلا أن العناصر المسلحة غادرت المنطقة بعد بعض المفاوضات مع الدورية. وفي ٢١ شباط/فبراير، أطلقت عناصر مسلحة ٣٤ دفعة من النيران على إحدى دوريات قوة الأمم المتحدة جنوب الموقع ٢٣-١. وفي ٢٦ شباط/فبراير، قام قرابة ٣٠ فرداً من العناصر المسلحة بتطويق نقطة تفتيش مؤقتة جنوب - شرق الموقع ٥-٤ وتوجيه تهديدات إلى أفرادها. وفي ١ آذار/مارس، تم تغيير قبليّة على جانب الطريق إلى الشمال الشرقي من الموقع ٢٣-١ أثناء مرور إحدى دوريات قوة الأمم المتحدة. وفي ٣ نيسان/أبريل، قام قرابة ٢٠ شخصاً من العناصر المسلحة بتطويق الموقع ٥-٥ وتوجيه تهديدات إلى أفراده. وفي ٩ نيسان/أبريل، اقتحمت عناصر مسلحة الموقع ٥-٥؛ وعند وزع قوات من الاحتياطي الكتيبة النرويجية لدعم الموقع، تعرضت لنيران أسلحة صغيرة. وفي ٨ أيار/مايو، تعرضت دوريات قوة الأمم المتحدة لاطلاق النار عليها مرتين من جانب عناصر مسلحة في قطاع الكتيبة الفنلندية. وفي نفس اليوم، اقتحم سبعة من العناصر المسلحة نقطة التفتيش ٣-٥. وفي ١٦ حزيران/يونيه، صادفت إحدى دوريات قوة الأمم المتحدة شركاً خداعياً في منطقة الموقعاً ١١-٥ باء، على طريق يكثر مرور دوريات القوة عليه. وفي ٢٠ حزيران/يونيه، تعرضت ناقلة جنود مدربة تابعة لقوة الأمم المتحدة لاطلاق النار عليها من جانب عناصر مسلحة في المنطقة الواقعة غربي الموقع ٥-٤، وفي ليلة ٢١-٢٠ حزيران/يونيه، تعرض قائد سرية فيحية والجنود الثلاثة المراقبون له لاطلاق النار عليهم من جانب عناصر مسلحة غربي نقطة التفتيش ٦-١. وأصيب أحد الجنود، في حين تم أسر الضابط. وقد أطلق سراحه في وقت لاحق.

١٥ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، سجلت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ٦٣ عملية ضد جيش الدفاع الإسرائيلي وقوات الأمر الواقع، قامت بها عناصر مسلحة تعلن مقاومتها للاحتلال الإسرائيلي (أربع عمليات في النصف الثاني من كانون الثاني/يناير، و ١١ عملية في شباط/فبراير، وأربع عمليات في آذار/مارس، وسبع عمليات في نيسان/أبريل، و ١٥ عملية في أيار/مايو، و ٢٢ عملية في حزيران/يونيه). ويمثل ذلك زيادة قدرها ٤٤ عملية بالمقارنة مع الفترة التي غطتها التقرير السابق. كما ترددت أنباء عديدة عن هجمات ضد موقع جيش الدفاع الإسرائيلي وقوات الأمر الواقع شمال نهر الليطاني. وفي تلك العمليات، استخدمت العناصر المسلحة القنابل الموزعة على جانب الطريق والصواريخ وقذائف الهاون والقنابل اليدوية المدفعية صاروخياً والقذائف المضادة للدبابات. وقد وقع معظم الصواريخ في منطقة السيطرة الإسرائيلية، كما أبلغ عن وقوع عدد أصغر في شمالي إسرائيل.

١٦ - ورداً على هذه الهجمات، أو على سبيل المبادرة بالهجمات، استخدم جيش الدفاع الإسرائيلي وقوات الأمر الواقع المدفعية وقذائف الهاون والدبابات والطائرات. وكثيراً ما أطلقت هذه القوات ضيرانها على القرى مما أوقع خسائر في صفوف المدنيين. فقد استهدفت هذه النيران قرى قبريلخه (١ آذار/مارس، و ١٣ نيسان/أبريل، و ٢٤ نيسان/أبريل، و ١٣ أيار/مايو، و ٢٥ أيار/مايو، و ١٦ حزيران/يونيه)، وشقره (٦ شباط/فبراير، و ٤ نيسان/أبريل، و ٢٩ حزيران/يونيه)، وبطار (٢٢ شباط/فبراير، و ١٢ نيسان/أبريل، و ٢٠ حزيران/يونيه)، ومجدل سلم (١٣ نيسان/أبريل، و ١١ حزيران/يونيه)، والقطنطرة (١ نيسان/أبريل، و ١٢ أيار/مايو)، والفندورية (١٣ نيسان/أبريل)، وعيطة الرط (١٢ نيسان/أبريل، و ١٣ حزيران/يونيه)، والحداده (١٢ نيسان/أبريل، و ١٠ حزيران/يونيه، و ١٣ حزيران/يونيه)، وجبل البطم (٢٠ حزيران/يونيه)، وظهر البيدر (٢٩ حزيران/يونيه)، وفرون (١٣ أيار/مايو). وسجلت قوة الأمم المتحدة أن قوات جيش الدفاع الإسرائيلي وقوات الأمر الواقع أطلقت أكثر من ٧٩٠٠ دفعه من قذائف المدفعية والهاون والدبابات، بزيادة قدرها حوالي ٢٠٠٠ دفعه على مدى الفترة التي غطتها التقرير السابق.

١٧ - وفي ٢٢ شباط/فبراير، قتل جندي نيكاري وأصيب آخر داخل الموقع ١٢٥ ألف التابع لقوة الأمم المتحدة، نتيجة لاطلاق قذائف هاون من أحد مواقع جيش الدفاع الإسرائيلي وقوات الأمر الواقع داخل منطقة السيطرة الإسرائيلية. وتم تقديم احتجاج قوي على هذه الحادثة الى السلطات الإسرائيلية. واجمالاً، كانت هناك ١٦٨ حادثة اطلاق النار على مواقع قوة الأمم المتحدة أو بالقرب منها. وتركز أكثر من ٧٠ في المائة من حوادث اطلاق النار في قطاعي الكتيبتين الإيرلندية والفنلندية، وكانت هذه الحوادث موضع احتجاجات متكررة لدى السلطات الإسرائيلية.

١٨ - وكما حدث من قبل، فجرت قوة الأمم المتحدة ألغاماً وقنابل مزروعة على جانبي الطريق ومخلفات حربية لم تنفجر، وأزالت معدات مدفعية من مختلف الأنواع من منطقة انتشار القوة. وأجري أربعة وأربعون تفجيرًا تحت السيطرة.

١٩ - وواصلت القوة تقديم مساعدتها الإنسانية للسكان المدنيين في منطقتها قدر استطاعتها وفي حدود الموارد الموجودة. وكانت هذه المساعدة في صورة لوازم طبية، ومياه، وملابس، وأغذية، ووقود، وكهرباء، وأشغال هندسية، وإصلاحات للمباني المتضررة نتيجة للقتال، ومراقبة المزارعين لحمايتهم. وأضافة إلى ذلك وفرت مشاريع مياه ومعدات أو خدمات للمدارس ولوازم مهداة للخدمات الاجتماعية والمحاجين من الموارد التي أقاحتها الحكومات المساهمة بقواتها. وقامت المراكز الطبية للقوة وأفرقتها المتنقلة برعاية ٥٠٠ مريض مدني في المتوسط شهرياً. بالإضافة إلى توفير برنامج ميداني لطلب الأستان. وتعاونت القوة تعاوناً وثيقاً في هذه الأمور مع السلطات اللبنانية ومع منسق برنامج الأمم المتحدة للمساعدة في إعادة إعمار لبنان وتنميته. ومع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيرها من وكالات الأمم المتحدة وبرامجها العاملة في لبنان، ومع لجنة الصليب الأحمر الدولية والمنظمات غير الحكومية. وقد تبرع أفراد القوة بنحو ٧٦٨ دولاراً للأعمال الإنسانية.

ثالثاً - الجوانب المالية

٢٠ - أذنت الجمعية العامة للأمين العام بموجب قرارها ٢٢٥/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ بالدخول في التزامات تتعلق بقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بمعدل لا يتجاوز مبلغاً اجمالياً قدره ١٢١٩٠ دولار (الصافي ١١٩٣١٥٠٠ دولار) في الشهر للفترة التي تبدأ في ١ شباط/فبراير ١٩٩٣. إذا قرر مجلس الأمن استمرار القوة إلى ما بعد فترة الأشهر الستة المأذون بها بموجب قراره ٧٦٨ (١٩٩٢). وإذا قرر المجلس تمديد ولاية القوة إلى ما بعد فترة ولايتها الراهنة فإن التكاليف التي ستتكبدها الأمم المتحدة لتشغيل القوة خلال فترة التمديد ستكون في نطاق الالتزام الذي أذنت به الجمعية العامة في قرارها ٢٠٥/٤٧. على افتراض استمرار عدد جنود القوة ومسؤولياتها على ما هي عليه حالياً.

٢١ - وفي ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٣، بلغت الأنصبة المقررة غير المسددة للحساب الخاص لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان عن الفترة منذ إنشاء القوة لغاية ٢١ تموز/يوليه ١٩٩٣، ٢٢٨,٧ مليون دولار.

رابعاً - ملاحظات

٢٢ - خلال الأشهر الستة الأخيرة، اتسمت الحالة في جنوب لبنان بتزايد معدلات الأعمال العدائية، رغم أن الحالة لم تتغير بشكل عام. فالهجمات التي شنتها العناصر المسلحة على الأهداف الإسرائيلي والأهداف العسكرية المرتبطة بالإسرائيليين داخل الأراضي اللبنانية كانت بوجه عام أكثر فاعلية مما كانت عليه فيما مضى، كما تصاعد بالاقتران بذلك حدة الرد الانتقامي الإسرائيلي. ورغم النداءات المتكررة، تصاعدت كثيراً عمليات اطلاق النار على المناطق المأهولة بالسكان، مما أسفّر عن وقوع خسائر بين الرجال والنساء والأطفال.

٢٣ - وواصلت قوة الأمم المتحدة بذل قصارى جهودها لكافلة الطابع السلمي لمنطقة عملياتها وللحد بأقصى قدر ممكن من اتساع نطاق النزاع. كما فعلت أيضا كل ما في وسعها لحماية السكان من آثار أعمال العنف. وعند قيام القوة بمهامها، أعاقدتها بشدة مرة أخرى اطلاق النار على مواقعها وأفرادها، من جانب العناصر المسلحة وجيش الدفاع الإسرائيلي وقوات الأمم الواقع على حد سواء. وقد لقي أحد أفراد القوة مصرعه من جراء اطلاق النار. ولا بد وأن أؤكد مرة أخرى أن احترام جميع الأطراف لمركز القوة الدولي غير المتحيز هو أمر ضروري لضطلاعها بمهامها على نحو فعال.

٢٤ - وقد لاحظت بارتياح تحسن الحالة في الأجزاء الأخرى من لبنان، مما أتاح مرة أخرى استخدام مطار بيروت الدولي من أجل تناوب وحدات قوة الأمم المؤقتة في لبنان. وبالمثل، فإن تسليم جزء من منطقة عمليات القوة إلى الجيش اللبناني يعد خطوة صغيرة أخرى إلى الأمم.

٢٥ - ومن جهة أخرى، فإن الأعمال الحربية في منطقة عمليات القوة والى الشمال منها، تبرز استمرار الاحتلال الإسرائيلي لأجزاء من جنوب لبنان، على الرغم من نداءات مجلس الأمن المتكررة بانسحاب إسرائيل. ونتيجة لذلك، استمر منع القوة من تنفيذ ولايتها.

٢٦ - وما زال موقف إسرائيل العام ازاء الحالة في جنوب لبنان وولاية قوة الأمم المؤقتة في لبنان هو نفس الموقف المذكور في التقارير السابقة. وتقول السلطات الإسرائيلية إنها ليست لها مطامع إقليمية في لبنان، وأن "المنطقة الأمنية" هي ترتيب مؤقت. ومن رأيها أن هذا الترتيب ضروري لضمان الأمن في شمال إسرائيل ما دامت الحكومة اللبنانية غير قادرة على ممارسة السلطة الفعلية ومنع استخدام أراضيها لشن هجمات ضد إسرائيل. وترى السلطات الإسرائيلية كذلك أن جميع المسائل بين إسرائيل ولبنان ينبغي معالجتها في محادثات ثنائية تجري في إطار محادثات السلام بشكل يؤدي إلى التوصل إلى معاهدة سلم بين البلدين.

٢٧ - وتفخر حكومة لبنان من جانبها بما أحرزته من تقدم في استعادة القانون والنظام. وإعادة توطين المشردين، والمضي قدما في إعمار البلد. وهي ترى أنه ليس هناك أي مبرر لاستمرار إسرائيل في احتلال أراضي لبنانية، وهو ما تعتبره السبب الأصلي لاستمرار الأعمال الحربية في الجزء الجنوبي من البلد. ويرد موقف لبنان تفصيلا في رسالة وجهها إلى ممثل الدائم لدى الأمم المتحدة في ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٣(S). وفي تلك الرسالة، أبلغني الممثل الدائم أيضا بقرار حكومته بأن تطلب إلى مجلس الأمن تمديد ولاية قوة الأمم المؤقتة في لبنان لفترة ستة أشهر أخرى.

٢٨ - وبالرغم من أن قوة الأمم المؤقتة في لبنان لم تستطع احراز تقدم ملموس فيما يتعلق بتنفيذ ولايتها، إلا أن اسهامها في تحقيق الاستقرار، والحماية التي تستطيع منحها لسكان المنطقة ما زالت من الأهمية بمكانتها. ولذلك فإبني أوصي مجلس الأمن بقبول طلب الحكومة اللبنانية وتمديد ولاية القوة لمدة ستة أشهر أخرى أي لغاية ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤.

٢٩ - واد أتقدم بهذه التوصية يجب أن أوجه الانتباه مرة أخرى إلى العجز الخطير في تمويل القوة. وفي الوقت الحاضر، تبلغ الأنشبة المقررة غير المسددة نحو ٢٢٩ مليون دولار. ويمثل هذا المبلغ أموالاً مستحقة للدول الأعضاء التي تساهم بالقوات التي تشكل القوة. وأناشد جميع الدول الأعضاء سداد أنصبتها المقررة فوراً وبالكامل وتسوية جميع المتأخرات الباقية.

٣٠ - وختاماً، أود أن أثني على الميجور جنرال تروند فورو هو فدي، قائد القوة، وجميع الرجال والنساء العاملين تحت قيادته، العسكريين منهم والمدنيين على السواء للأسلوب الذي سلكوه في تنفيذ مهمتهم الصعبة. وقد كان انضباطهم وتحملهم من المستوى الرفيع مما يعد مصدر فخر لهم ولبلدانهم وللأمم المتحدة. كما أثني على اللفتانت جنرال لارس - إيريك فالغرين لاسهامه الراهن في القوة خلال أكثر من أربع سنوات خلال قيادته لها.

الحواشي

(١) الوثائق الرسمية لمجلس الأمن، السنة الثالثة والثلاثون، ملحق كانون الثاني/يناير، وشباط/فبراير، وآذار/مارس ١٩٧٨، الوثيقة S/12611.

- - - - -